جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المحاضرة العاشرة

الفصل الخامس

هيكلية (خطة/ تصميم) البحث القانوني

المبحث الاول: خطوات كتابة خطة البحث.

المبحث الثاني: تقسيمات خطة البحث.

المبحث الاول

خطوات كتابة خطة البحث

المطلب الاول: أهمية خطة البحث ومقدمات إعدادها

المطلب الثاني: ضوابط إعداد خطة (هيكلية) البحث وتوازنها.

المطلب الثالث: تعديل خطة البحث والمشتركات الأساسية بين الخطط.

المطلب الاول

أهمية خطة البحث ومقدمات إعدادها

الفرع الأول: أهمية خطة البحث.

الفرع الثاني: مقدمات إعداد خطة البحث.

الفرع الأول

أهمية خطة البحث

- عرفنا في الفصل السابق خطوات القراءة المعمقة للمراجع التي استقر عليها الباحث تمهيداً لكتابة بحثه، وأول ما يبدأ به الباحث–بعد ذلك–إعداد خطة البحث القانوني، وهي من أهم الخطوات التي يجب على الباحث الاهتمام بها وكتابة مسودتها المبدئية (الخطة الأولية/ التمهيدية)، قبل شروعه في كتابة متن البحث القانوني، ويتجلى سبب أهمية الخطة في كونها تحدد ملامح الطريق البحثي الذي سوف يسير عليه الباحث عند كتابة البحث، وممَّا لا شك فيه (أنَّ العمل بلا نظام كالسير في الظلام)، لذا تمثل الخطة النظام الذي يرشد الباحث لخطوات كتابة البحث، باعتبارها الدليل الوصفي وخارطة الطريق المرشدة لإنجاز البحث.
- وكما تحدد هيكلية البحث القانوني أهم الخطوات التي سوف يتبعها الباحث، فإنها تعين في تحديد أهم المصادر والمراجع التي سوف تنفعه فيرجع إليها، فضلاً عن دورها في تحديد الوقت والجهد الذي يحتمل أنْ يستغرقه الباحث لإنجاز البحث؛ فعلى سبيل المثال إذا تضمنت خطة البحث القانوني تقسيماً فرعياً للتعريف اللغوي بموضوع البحث، أو سرداً تاريخاً لتطوره، فان ذلك يحتم على الباحث الرجوع إلى المعاجم اللغوية المختصة، والمصادر التاريخية المعتمدة، وهو جزء من الخطوات التي تحددها هيكلية الدراسة.

الفرع الثاني

مقدمات إعداد خطة البحث

- لا يمكن إعداد خطة بحث ناجحة إلاَّ عقب تحديد الباحث مشكلة بحثه بدقة، ويعرف مدى هذه المشكلة وحجمها في مجالها التخصصي، وهو ما يسمى (نطاق البحث)، فضلاً عن الاستقرار–قدر الامكان–على عنوان ملائم للبحث، ثمَّ في ضوء ذلك يمكنه الشروع في إعداد هيكلية الدراسة وخطة البحث، بعد القراءة الأولية لمشكلة البحث، وتسجيل النقاط الرئيسة حول الموضوع، لتكون بمثابة المفاتيح للهيكلية الأولية لموضوع الدراسة، تمهيداً لتقديمها إلى المشرف بقصد المداولة والنقاش بشأنها، وفي ضوء ذلك، ينجز الباحث خطة مبدئية (مشروع خطة)، تكون خاضعة للتعديل والتطوير حتى نهاية اعداد البحث، ولذلك يكون من الأهمية بمكان مراعاة الباحث الأمور الآتية لدى إعداد خطة بحثه وهيكلية دراسته:

1: القراءة حول موضوع البحث، والتي قد تستغرق عدة أسابيع–كما سبقت الإشارة–بهدف الإحاطة بكل مفردات البحث، مع تشخيص النقاط الرئيسة للبحث وبيان مداه ونطاقه.

2: تحديد مفهوم مشكلة البحث، وضبط حجمها ونطاق الدراسة بدقة.

3: اختيار العنوان الملائم للبحث.

4: تثبيت الملاحظات الأساسية ورؤوس النقاط المهمة، عند كل قراءة لمرجع من المراجع.

5: إعداد الخطة الأولية، بشكل مبدئي، لتكون قابلة للتعديل والتطوير.

6: عرض الخطة المبدئية (مشروع الخطة) على الاستاذ المشرف، ومداولته بشأنها للوقوف على رأيه فيها، تمهيداً للاستقرار على الهيكلية النهائية للبحث.

7: الأخذ بالحسبان إمكانية تعديل وتطوير الخطة المبدئية، وقابليتها للتغيير، في ضوء ملاحظات المشرف، ووفق ما يستجد من تطورات الدراسة في ضوء المعلومات والمراجع المتعلقة بالموضوع.

المطلب الثاني

ضوابط إعداد هيكلية البحث وتوازنها

الفرع الأول: ضوابط إعداد هيكلية البحث.

الفرع الثاني: التوازن الكمي والنوعي في خطة البحث.

الفرع الأول

ضوابط إعداد خطة (هيكلية) البحث

- يجب على الباحث، عند إعداد خطة البحث في الدراسات القانونية، مراعاة جملة أمور، لعلَّ أهمها:

1: التأني في وضع خطة البحث: ما يعني عدم وضع الخطة إلاَّ عقب القراءة المستفيضة لموضوع البحث ومشكلته، بما يمكن الباحث من معرفة دقائق الموضوع وتفصيلاته، ومعرفة غالبية مفرداته، واستيعابها وفهمها بدقة، مع مراعاة التجديد والابتكار في تصميم الهيكلية؛ لأنَّ الباحث يجب أنْ يحاول الإتيان بشيء جديد حتى عند إعداد الخطة، لئلا تكون مكررة مع ما سبقها فيكون الباحث

مقلداً غيره من الباحثين، وبالتالي يحرم هذا التكرار والتقليد البحث من التجديد والخصوصية، فضلاً عمَّا فيه من إخلال بالأمانة العلمية للباحث.

والحقيقة، أن إعداد خطة البحث واحدة من أهم الخطوات التي تُظهر شخصية الباحث؛ إذ يمكنه –من خلالها–إظهار مهارته البحثية في استجماع عناصر موضوع البحث ومفرداته، مع الإقرار بصعوبة الإتيان بخطة مبتكرة تماماً، لكنَّ التأني في اعداد الخطة، والتروي في الاستقرار عليها، فضلاً عن مداولة المشرف بشأنها، مع سعة اطلاع الباحث على المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع، سيمكنه من الإبداع–ولو قليلاً–بشأن إعداد هيكلية الدراسة.

2: تسلسل مفردات خطة البحث منطقياً: يجب ترتيب مفردات خطة البحث بشكل منطقي متسلسل تنساب فيه الأفكار المتعلقة بمشكلة البحث، بدءً من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأكبر، فتكون كل فكرة في البحث ممهدة للفكرة التي تليها.

3: ملائمة عنوان البحث للخطة: فما دامت خطة البحث ترجمة لهيكلية مفرداته، وصياغتها بشكل أكاديمي، فيجب أنْ تكون بصيغة تغطي جميع عناصر مشكلة البحث، وتعالج مفرداتها كافة، وهذه التغطية والمعالجة لا تتم إلاَّ من خلال الدقة في إعداد الخطة، ما يكون من الضروري معه جعلها متناسبة مع العنوان، بحيث لا يُدخل الباحث في خطة بحثه أية تفاصيل خارج صلب الموضوع، ولا يُخرج منها أيَّ عنصر من عناصر الموضوع الضرورية، فعلى سبيل المثال، يجب على الباحث الذي يدرس (المسؤولية الجزائية عن الجرائم الافتراضية في التشريع العراقي)، مراعاة أمرين: الأول عدم ادخال الجانب المدني في خطة البحث؛ مادامت الدراسة محددة بالمسؤولية الجزائية، من جانب، ومن جانب آخر، عدم الخوض–قدر الامكان–في أحكام هذه المسؤولية في التشريعات الأخرى ما دامت الدراسة مقيدة بالتشريع العراقي، ولو رغب الباحث دراسة الموضوع في قوانين أخرى، فعليه تضمين العنوان عبارة (دراسة مقارنة).

4: الشمولية في خطة البحث: خطة البحث–كما سبقت الاشارة–خارطة الطريق التي يبنى عليها البحث، ما يجعل من الضروري أن تكون شاملة كل مفردات المشكلة موضوع الدراسة، والخطة الناجحة هي التي تغطي جميع التفصيلات والمسائل المتعلقة بالمشكلة، وتراعي التسلسل المنطقي للمفردات والجزئيات المرتبطة به، وطريقة ايرادها في البحث.

5: وضوح الخطة وبساطتها: فتكون خطة البحث غير معقدة ولا مرتبكة وبعيدة عن التقسيمات التفصيلية الصغيرة، وكلما كانت الخطة واضحة مبسطة، كلما كان استيعاب المتلقي للموضوع أيسر وأسرع.

6: مرونة خطة البحث: على الباحث أنْ يضع في حسبانه أنَّ الخطة التي يعدها أولاً ويعرضها علي مشرفه، تبقى إلى وقت طويل أثناء الكتابة مرنة قابلة للتعديل، ومن النادر الاعتماد على خطة ثابتة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث، وعلى الباحث أن يفهم الخطة التي وضعها هي خطة مبدئية قابلة للتغير باستمرار أثناء كتابة متن البحث.

7: مراعاة عدم التداخل بين مفردات الخطة: إذ أنَّ خطة البحث خريطة متسلسلة من الأفكار الأكاديمية المرتبة ترتيباً منطقياً لغرض معالجة مشكلة الدراسة بشكل أكاديمي، وفائدة هذا التسلسل المنطقي أنه يمنع الباحث من التناقض أو التضارب أو التكرار بين مفردات الخطة.

8: التوازن الكمي والكيفي في اعداد الخطة: وسوف نفصله في موضع لاحق.

9: تجنب العناوين الفضفاضة في خطة البحث: بمعنى عدم إيراد عناوين عائمة ليست داخلة ضمن أحد التقسيمات الموجودة في خطة البحث، أي لا تقع ضمن مطلب أو فرع أو ترقيم آخر من الخطة، بل تبدو كأنها موضوع مستقل تمَّ حشره بين خطة البحث حشراً غير منطقي، ولا شكَّ أنَّ وجود مثل هذا العنوان يؤشر خللاً لدي الباحث في إعداد الخطة؛ لأنه يُشير إلى عدم فهمه لأفكار مشكلة البحث بشمولية، وعدم قدرته على إدراجها تحت عنوان من العناوين التي تحتويها الخطة، لذلك عليه إعادة النظر في هذا العنوان العائم بغية إدخاله ضمن أحد تقسيمات خطة البحث بشكل منطقي، وإنْ لم يستطع ذلك نهائياً فعليه العزوف عن ايراد مثل هذا الموضوع السائب، مع ملاحظة إمكانية إدراج بعض الملاحظات والمواضيع التي لا يستطيع الباحث إدراجها ضمن أحد العناوين الفرعية لخطة بحثه في الهامش على شكل ملاحظة، أو مداخلة، أو انتقاد، بالطريقة التي يرتئيها الباحث.

10: مراعاه التناسق بين العناوين الفرعية والعناوين الرئيسة: يجب مراعاه الانسجام والدقة والتناسق بين العناوين الأساسية في البحث والعناوين الفرعية، بحيث تكون العناوين الفرعية منضوية تحت العناوين الرئيسية، لتكون–بالفعل–اجزاءً لكل، على سبيل المثال عندما يتناول الباحث في أحد العناوين الرئيسة موضوع (أركان جريمة السرقة) مثلاً، فعليه التقيُّد في العناوين الفرعية بالأركان

الخاصة بجريمة السرقة، وعدم تناول أمور أخرى مثل آثار السرقة، ارتباطها بغيرها من الجرائم، تعريفها ...، لأنه قيد عنوانه بأركان الجريمة، وعندما يتناول موضوع (تعريف الخطأ الجنائي وصوره)، عليه التقيد بالتعريف وصور الخطأ الجنائي، دون تناول ما خرج عن التعريف والصور من موضوعات، وقد سبقت الاشارة إلى ضرورة مراعاة الدقة في اختيار العناوين الرئيسة والفرعية؛ لأنَّ العناوين الرئيسة يجب أنْ تستوعب العناوين الفرعية، وألاَّ تكون أوسع أو أضيق منها باي حال من الاحوال.

11: المداولة مع المشرف بشان الخطة: فبعد إعداد الباحث خطة بحثه بشكل مبدئي، عليه عرضها على استاذه المشرف ومداولته بشأنها، والأخير هو مَنْ يقر الخطة بحالتها التي هي عليها أو يعدل عليها أو يضيف لها، فيدمج بعض فقراتها مع البعض الآخر أو يحذف أو ينقص ويزيد منها، حسب ما يراه مناسبا، وبعد التعديل تخرج الخطة المبدئية في صيغتها النهائية، التي يمكن فيما بعد تعديلها، وفقا لما سيستجد من تطورات الموقف العلمي لدراسة الموضوع.

الفرع الثاني

التوازن الكمي والنوعي في خطة البحث

- سبقت الاشارة إلى ضرورة التوازن في إعداد خطة البحث، الذي سيكون تمهيدا للتوازن بين مفردات البحث بكامله من الناحيتين العددية (الكمية) والموضوعية (العلمية)، ويقصد بالتوازن: التناسق بين مفردات خطة البحث، وهذا التوازن في حقيقته (شكلي–موضوعي) في الوقت ذاته، وللتوازن في البحث وجهان: توازن كمي، عددي؛ وتوازن كيفي، نوعي، موضوعي.

أولاً: التوازن الكمي العددي: يقصد به التماثل والتعادل في الجانب العددي لصفحات البحث، بأن تكون الصفحات المخصصة لكل جزء من أجزاء خطة البحث متقاربة في عددها الكمي، لاسيما بالنسبة للأجزاء الرئيسة للفصول والمباحث، مثلاً لو كانت خطة البحث مؤلفة من فصلين، وكان الاول منهما بحدود (200) صفحة، فأنه يكون مقبولاً أنْ يأتي الفصل الثاني بـ(150) أو (170) صفحة، ولكن ليس مقبولاً أنْ يأتي بـ(100) أو أقلَّ من (100) صفحة؛ لأنَّ مثل هذا الفارق في الكمية بين الصفحات يؤشر خللاً لدى الباحث في إعداد خطة البحث، وطريقة عرض مشكلته،

وبالتالي يجب عليه أما اختصار الفصل الاول ليكون أقل من (200) صفحة، أو زيادة الفصل الثاني ليكون قريباً إلى (200) صفحة، وهكذا.

- والمسألة المهمة التي يجب ملاحظتها هنا، أنَّ التوازن المقصود، توازن نسبي لا مطلق؛ لأنَّ الوصول إلى التوازن المطلق أمر شبه مستحيل، وقد يخلُّ الاهتمام فيه بالجانب الموضوعي للبحث على مراعاة للجانب الكمي، ما يؤدي إلى نتائج سلبية عند إعداد البحث، لذا يكون المطلوب تحقيق التوازن النسبي، من خلال التقريب بين أجزاء البحث، وليس التوازن المطلق بينها، وبالتأكيد ليس هناك مانع أنْ يحصل توازن كمي مطلق فعلاً، متى جاء عفوياً بصورة غير مقصودة لذاتها، إذ المقصود عدم الاهتمام بالكم على حساب الكيف أو الموضوع، ما يعني أنه لو حصل توازن عددي بشكل عفوي أو اقتضته طبيعة معالجة المشكلة وتفصيلاتها، فهو أمر مقبول، ولكن من غير المقبول تركيز الباحث على عدد صفحات كل قسم على حساب الجانب الموضوعي له، مع الى تأكيد على عدم اقتصار التوازن في عدد الصفحات، على الأجزاء الكبيرة للبحث كالأبواب والفصول والمباحث، لكنه يمتد إلى الأجزاء التفصيلية من مطالب وفروع، وإن كان التوازن أقلَّ أهمية في الأجزاء الصغيرة.
- وان طبيعة التوازن لا تقتصر على عدد الصفحات فقط بل تتعداه إلى عدد الأجزاء التفصيلية في البحث، فمثلاً يجب أنْ يراعي الباحث عدد الفصول في الباب الواحد وعدد المباحث في الفصل الواحد، وليس مقبولاً أنْ يأتي الفصل الاول مثلا بـ(5) مباحث، والفصل الثاني بمبحثين فقط، إذ يؤشر ذلك خللاً في التوازن الكمي للبحث.

ثانياً: التوازن الكيفي (النوعي–الموضوعي): يقصد به التعادل في توزيع الأفكار الجوهرية والأساسية بين مكونات خطة البحث، وإذا كان التوازن الكمي توازن عددي، فان التوازن الكيفي توازن موضوعي وعلمي، يقتضي التوزيع العادل والمتناسق الواضح في عرض الأفكار الأساسية والضرورية للبحث في خطة البحث، بحيث لا يمكن ولا يجوز تركيز الأفكار الأساسية في الفصل الأول وترك الفصل الثاني بدون أفكار أساسية أو بأفكار ثانوية فقط، فيبدو قليل الأهمية في الدراسة، وعموماً فإن التوازن الكمي والكيفي لا يتحققان في خطة البحث، إلاَّ إذا كان الباحث على دراية وفهم

كاملين بمشكلة البحث، من خلال الاطلاع على المصادر الخاصة به، ليصبح لديه أساس من التفكير المنطقي والتحليل العميق لموضوع الدراسة، ما يتطلب منه الدقة والمهارة لدى كتاب البحث.

المطلب الثالث

تعديل خطة البحث والمشتركات الأساسية بين الخطط

- الفرع الأول: تعديل خطة البحث.
- الفرع الثاني: مشتركات أساسية بين خطط البحوث القانونية.

الفرع الأول

تعديل خطة البحث

- بعد أنْ يضع الباحث مشروع خطة بحثه بالتعاون والتنسيق مع استاذه المشرف، يُثار السؤال عما اذا كانت تلك الخطة جامدة وغير قابلة للتعديل أو أنها يمكن أنْ يجري عليها تعديل من قبل الباحث؟ للجواب على هذا السؤال، يلاحظ أنْ الباحث مع مرور الوقت وأثناء الكتابة سوف يجد نفسه قد قطع شوطاً في مشكلة البحث، فاتضحت أمامه الكثير من الأمور المهمة بعد التعمق بالدراسة، وبرزت أمامه عدة أفكار جديدة، فيقرر أنَّ من الأنسب إضافة فرع، أو دمج مطلبين معاً، أو إلغاء فقرة معينة، أو فصل معين أو مبحث معين مثلاً وهكذا.
- إنَّ اعتماد خطة البحث–كما سبقت الإشارة–كخطة أولية، أو مشروع خطة، لا خطة نهائية، يتيح للباحث مجال التعديل والحذف والفصل والدمج بين مفرداتها طيلة مدة الدراسة، شريطة أنْ يتصف التعديل الذي يجريه الباحث على الخطة الأولية بصتين هامتين: الأولى عدم مساس التعديل بجوهر البحث وأساسياته، بمعنى ألاَّ يُدخل التعديل مفردات للخطة تتنافى مع أصل مشكلة الدراسة، ولا يخرج منها مفردات وعناوين جوهرية تدخل في صلب موضوعها، الصفة الثانية: حصول موافقة المشرف على تعديل الخطة.
- وغالباً ما يقترح الباحث تعديل خطة بحثه، بناء على ملاحظات معينة وقف عليها، أو مستجدات برزت لديه على شكل فكرة أو وجهة نظر قابلة للنقاش، وأنسب مِنْ يُناقش الباحث معه هذا التعديل، أو الأفكار المستجدة، هو الاستاذ المشرف، على أنْ يُترك أمر اقرار

التعديل أو التغيير في الخطة من عدمه للأستاذ المشرف، لاسيما وأنَّ تعديل الخطة لا يقتضي موافقات رسمية من الإدارة الجامعية، كما هو الحال بشأن تعديل عنوان الرسالة، ما لم يشمل التعديل جزءً جوهرياً، ونسبة كبيرة من الخطة، لا مجرد تعديل عدد من الأفكار، ففي مثل هذه الحالات يكون الباحث أمام موضوع جديد ذي خطة جديدة، تتطلب–غالباً– تغيير موضوع البحث، وربما تسجيله من جديد في الجهة الجامعية المختصة.

الفرع الثاني

مشتركات أساسية بين خطط البحوث القانونية

هنالك جملة من المبادئ المشتركة بين جميع البحوث تقريباً تتعلق بإعداد خطة الدراسة، هذه المشتركات يطلق عليها اسم الإطار النظري للبحث، إذ يجب أنْ يحتوي الفصل الأول أو الفصل التمهيدي، في جميع البحوث، التعريف بمشكلة البحث، وتمييز موضوع البحث عن غيره من الأوضاع التي تتشابه به، دراسة التطور التاريخي له، مع بيان موقف الشريعة الاسلامية الغراء من الموضوع في عدد من البحوث حسب رغبة الباحث، وأهم ما يجب أنْ يشتمل عليه الإطار النظري للدراسة، ما يأتي:

أولاً: التعريف بموضوع البحث وكلماته المفتاحية:

- يفضَّل أنْ يصدِّر الباحث مقدمة بحثه، عبارة جذابة يقتبسها من مادة قانونية أو قول فقيه مشهور في القانون، أو خلاصة مضمون حكم قضائي، وما إلى ذلك، بحيث يكون ذلك مفتاحاً للأفكار التي سيطرحها أو المواضيع التي سيناقشها.
- وعلى الباحث أنْ يطرح عنوان البحث حرفياً، في الجمل أو الأسطر الأولى من المقدمة، ويمكنه استعارة العنوان تماماً حينما يختم الفقرة الأولى من بحثه بجملة: ((...وعليه فإنَّ الموضوع المطروح للبحث والمعالجة هو...))، ويكتب العنوان حرفياً.
- بعد ذلك يبدأ طرح الحقائق التي تتجاوز الموضوع ذاته، أو ربما يطرح قضية بعينها تتضمن حقيقة يحدد من خلالها موضوعه على وجه الدقة، ولا شكَّ أنَّ طرح الموضوع بهذه المنهجية يساعد على إظهار الفكرة المنطقية التي يبرز من خلالها موضوع البحث، وبالتالي يعطي الباحث انطباعاً ايجابياً عن فكره القانوني سلفاً.

ثانياً: التمهيد لموضوع البحث:

- يقوم الباحث–بعد ذلك–بالتمهيد لموضوع بحثه، عبر إبراز الأبعاد والتأثيرات غير القانونية له، في الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية، الاخلاقية، الانسانية؛ لأنَّ التركيز على هذه الأبعاد هو ما يظهر أهمية البحث من الناحية القانونية، كما، يجب على الباحث أنْ يبرز مدى ارتباط موضوعه بالتطورات التي شهدتها الجوانب المذكورة في الحياة حتى استقرت على ما هي عليه وقت كتابة البحث.
- يعني التمهيد لموضوع البحث طرحه من خلال ثلاثة أمور رئيسة على الأقل هي: الإشكالية، المصادر، الحلول القانونية، ويجب في المقدمة التي تمهد للموضوع، مراعاة تجنب بيان الحلول الراهنة لموضوع البحث في القانون أو القوانين محل الدراسة من قبل الباحث، بل عليه الاقتصار على إثارة التساؤلات، والإشارة الموجزة للعموميات؛ لأنَّ تفاصيل الحلول الراهنة هي مادة ومضمون أجزاء البحث (فصوله) الاثنين أو الثلاثة.

ثالثاً: التطور التاريخي لمشكلة البحث:

- بيان التطور التاريخي لمشكلة البحث، أمر مهم، رغم أنه أمر نسبي يختلف من موضوع لآخر، مثلاً عند تناول إبرام العقود الالكترونية، لا يتجاوز التطور التاريخي حقبة أمدها بضع سنين سابقة، كون هذه البحوث من المسائل المستجدة على النظرية العامة في القانون المدني، على العكس مَّما لو تناول موضوعاً قديم الجذور، كجريمة القتل أو عقد البيع، إذ سيبدأ الباحث دراسة التطور التاريخي من حقبة موغلة في القدم، منذ عصر الرومان أو قبلها، وهكذا.

رابعاً: الطبيعة القانونية لمشكلة البحث:

- الوقوف على الطبيعة القانونية لمشكلة البحث من المسائل المهمة في البحث القانوني، بعد بيان التطور التاريخي لموضوع الدراسة، فعند البحث في موضوع (ضمانات المتهم أثناء مرحلة المحاكمة) مثلاً، يكون مهماً الوقوف على الطبيعة القانونية لضمانات المحاكمة، هل

هي حق أم رخصة أم إجازة أم هي مكنة؟ وبعد تحديد الطبيعة القانونية، يفترض أنْ تكون قد تكونت صورة شبه كاملة عن موضوع البحث.

خامساً: أهمية الموضوع:

- يبرز الباحث–من ثمَّ–أهمية موضوع بحثه من الناحية القانونية، ببيان حجم المشاكل والمسائل القانونية التي ينطبق عليها، وبالتالي المبادئ والقواعد القانونية التي يثيرها، ويفضل الإشارة إلى أهمية المبادئ والقواعد القانونية التي يطرحها البحث على صعيد التشريع والقضاء والفقه، تليها أصداء وتأثيرات البحث على بقية الأنظمة القانونية التي لها مساس به من قريب أو بعيد.
- ويتوجب على الباحث الإشارة إلى الحلول الموجودة لموضوع البحث في القانون أو القوانين محل الدراسة، وما إذا كانت هذه الحلول تقليدية مستقرة، أم أنها معاصرة مستحدثة، وما إذا كانت تتشابه مع حلول لذات الموضوع خلال مسيرة التطور التاريخي للقواعد القانونية المنظمة لها، أو في القوانين المقارنة.

سادساً: عرض إشكالية البحث:

- ثمَّ يتوجب على الباحث أن يعرض الخصوصية أو الإشكالية التي يطرحها البحث، وكيف يفهمها هو كباحث في القانون، بعد ذلك عليه أنْ يعرف التعابير والمصطلحات الفنية الأساسية الواردة في العنوان، ويبين مفهومها القانوني بدقة ووضوح، ثمَّ يلمح–بفطنة–إلى النظام أو الأنظمة القانونية التي لها علاقة بموضوعه سواء من قريب أم من بعيد.

سابعاً: تحديد نطاق الدراسة بدقة:

- بعد ذلك يصِّرح الباحث بأنه يستبعد من نطاق بحثه الجوانب التي تخرج عن موضوعه، أو التي لا يحقق البحث فيها أية فائدة علمية أو عملية، وإنْ كانت ممَّا يعتقد للوهلة الأولى أنها ذات علاقة بالموضوع، وهذا التقيد بالخطوات المذكورة في المقدمة يؤدي إلى تحديد موضوع ونطاق البحث بدقة ووضعه في إطاره القانوني الصحيح.

ثامناً: صعوبات البحث:

- وإذا كان الباحث قد عانى صعوبات معينة، في جمع المادة العلمية، أو طريقة اختيار التصميم، أو أسلوب عرض المادة العلمية، أو الوصول إلى البيانات والاحصائيات المتعلقة

بموضوعه، وما شابه ذلك من صعاب، فعليه التنويه عنها، وبيان كيفية تجاوزه لها بأمانة ودقة.

- وكلما تجاوز الباحث هذه المسألة كلما شكل ذلك عامل رصانة في بحثه، فيفضل له تجنب الاشارة إلى صعوبات غير موجودة، أو قليلة الأهمية، لأنَّ ذلك يعطي انطباعاً بتركيز جهوده على المادة العلمية التي تخص بحثه، دون التفات إلى الصغائر.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

- يجب على الباحث، أنْ يشير في مقدمة بحثه إلى الدراسات السابقة في الموضوع، مع ذكر موجز لأسماء وصفات وعناوين الباحثين، وإلى المراحل التي انتهت إليها دراساتهم، ثمَّ يبين التميز أو الخصوصية التي يريد طرحها عمَّا طرحه سابقوه، ليكون المتلقي على دراية بالموقف البحثي الكامل للموضوع في الحياة الأكاديمية، والإضافة التي يقدمها إلى المكتبة.
- والملاحظ، عزوف الكثير من الباحثين عن إيراد الدراسات السابقة، وهو أمر غير صحيح؛ إذ تنفع الإشارة لتلك الدراسات في إظهار قيمة البحث والجدّة التي تميزه، من جانب، ومن جانب آخر، تؤكد الأمانة العلمية للباحث في التنويه بجهود سابقيه ضمن المضمار ذاته.

عاشراً: منهجية الدراسة:

- على الباحث أنْ يوضح في هذا الموضع، المنهج العلمي الأكاديمي الذي سيعتمده في معالجة موضوع بحثه، إنْ كان ذا طبيعة تحليلية، أم تطبيقية، أم مقارنة بين نظامين قانونيين معينين أو أكثر، وعليه الالتزام بهذه المنهجية من بداية بحثه حتى نهايته؛ ما دام قد ألزم نفسه بها، وارتأى معالجة موضوعه من خلالها.

حادي عشر وأخيراً: إعلان التصميم:

- على الباحث أن يتخذ من المقطع الأخير من مقدمة بحثه وسيلة لإعلان التصميم الذي اختاره لدراسة موضوعه، فيكون هذا الاعلان حلقة الوصل بين الأجزاء الأولى للمقدمة التي أبرزت محاور البحث، وبين الأجزاء التفصيلية لمضمون البحث.